الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **رجب** 1437 –4 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

استعادة 170 مليون متر من أراضي الدولة بعمق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262383&CategoryID=5

مكة المكرمة: فهد الإحيوي 2016-05-04 3:08 **AM**

أكدت إمارة منطقة مكة المكرمة أنه إنفاذا للأمر السامي تمكنت اللجنة المختصة بتطوير أرض المقرح بعمق من استعادة 170 مليون متر مربع من الأراضي المملوكة للدولة التي تم التعدي عليها في عمق.

الامتثال للأوامر

قالت الإمارة في بيان لها أمس "إنه إلحاقا لما سبق الإعلان عنه من قبل إمارة المنطقة فيما يخص تطوير أرض المقرح وإزالة الإحداثات القائمة بعمق، فإن الإمارة تود الإعلان عن انتهاء المرحلة الأولى من الإزالة حسب الأمر السامي الكريم التي نتج عنها استعادة ما مساحته 170 مليون متر مربع، وقد لمست الإمارة تعاون الكثير من المغرر بهم ضد المعتدين من المخططين والمسوقين للأراضي، كما لمست امتثالهم للأوامر الصادرة وتفهمهم لما تهدف إليه الجهة المختصة من تطوير هذه المنطقة".

تعويض المتضررين

أهابت إمارة منطقة مكة المكرمة بسكان المنازل المأهولة بضرورة مراجعة أمانة العاصمة المقدسة لاستكمال إجراءات تعويضهم حسب ما نص عليه الأمر السامي الكريم، مشيرة إلى أنه على أصحاب المواقع الذين لديهم مستمسكات شرعية مراجعة الإمارة لدراستها من قبل اللجنة المكلفة بذلك.

وبينت أنه فيما يخص أصحاب مخططات الأراضي المعتدى عليها ومسوقيها فقد تم إحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال الإجراءات النظامية في حقهم تمهيدا لإحالتهم للمحكمة المختصة، لافتة إلى أنه يجري العمل على تسليم الأراضي المستعادة لوزارة المالية ـ المالكة للأرض ـ للحفاظ عليها وتخصيصها وفق الخطط للمشاريع التنموية بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وأكدت إمارة منطقة مكة المكرمة أنها ستشرف على تطبيق التعليمات بكل حزم ودون هوادة بحق كل من يعتدي على الأراضي الحكومية أو يمارس أعمال الاحتيال على المواطنين في أي موقع.

لصوص الأراضي

أكد عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي لـ"الوطن" بأنه لا شك بأن أراضي عمق حكومية وهي ثروة وطنية وأن ما يحدث فيها ليس أحياء للأراضي وإنما هم لصوص الأراضي وأصبحت تتداول بين الأغنياء والهواميز، وحينما جاءت الجهات الحكومية للقيام بمشاريع تنموية لا تجد مواقعها، وما حصل من إزالة ليس بظلم كون هذه الأراضي تم الاعتداء عليها من سماسرة وافدة باعت واشترت فيها في فترة ماضية.

وقال: للأسف شارك في هذا الاعتداء تجاهل وتساهل جهات معينة فيما حدث في هذه المخططات سواء في عمق أوفي ضواحي مكة الأخرى من اعتداء على الأراضي حيث كان العمل ليلا ونهارا لاستصلاح تلك الأراضي ليتم تهيئتها حتى تباع على المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وهذه الجهات تجاهلت هذه الاعتداءات فأصبحت شريكة في الجرم.

500 شكوى تابعتها جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عين اليوم الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.3alyoum.com/

عين اليوم – نادية الفواز
كشف مدير جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور على عيسى الشعبي "لعين اليوم "عن متابعة فرع الجمعية لأكثر من 500 شكوى في عسير للنصف الأول من هذا العام، وقال الشعبي أن هذه القضايا عبارة عن أحوال شخصية 207 قضية وأحوال مدنية 14 شكوى و 53 شكوى عنف اسري و 5 شكاوي قضائية و 23 شكوى عنف ضد الأطفال و 68 شكوى خاصة بالسجناء و 45 شكوى عمالية و 14 شكوى إدارية، وبين الشعبي إن هناك تجاوب من العديد من الجهات الرسمية وتفاعل وهذا سهل عمل الجمعية بسبب الدعم الذي تتلقاه من سمو أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد ولفت الشعبي إلى إن من أهم الخطط التطويرية للجمعية هو افتتاح قسم نسائي وتوقيع شراكات مع بعض الجهات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتخصيص مكاتب وصناديق شكاوي في سجون عسير.
واختتم الشعبي تصريحه قائلا إن الجمعية وضعت أهدافها لشمول كافة فئات المجتمع برسالتها الإنسانية وبدورها الذي تقوم به من خلال تفاعلها مع الجهات الرسمية للوصل إلى حلول للشكاوي التي تمس حقوق الإنسان فنحن نسعى لتفعيل دور الجمعية ونشر الثقافة الحقوقية التي تعزز الجانب الإنساني في المجتمع .

أبرزها قضايا عنف أسري

500 شكوى لجمعية حقوق الإنسان بعسير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500086

أبها - مريم الجابر
تلقت جمعية حقوق الإنسان بعسير أكثر من 500 شكوى في عسير النصف الأول من هذا العام، وقال الدكتور على عيسى الشعبي مدير الجمعية أن هذه القضايا عبارة عن أحوال شخصية 207 قضية، وأحوال مدنية 14 شكوى، و 53 شكوى عنف اسري، و 5 شكاوى قضائية، و 23 شكوى عنف ضد الأطفال، و 68 شكوى خاصة بالسجناء، و 45 شكوى عمالية، و14 شكوى إدارية.
وبين الشعبي أن هناك تجاوباً من العديد من الجهات الرسمية وتفاعل وهذا سهل عمل الجمعية بسبب الدعم الذي تتلقاه من سمو أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد. ولفت الشعبي إلى أن من أهم الخطط التطويرية للجمعية هو افتتاح قسم نسائي وتوقيع شراكات مع بعض الجهات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتخصيص مكاتب وصناديق شكاوي في سجون عسير.
واختتم الشعبي تصريحه قائلا إن الجمعية وضعت أهدافها لشمول كافة فئات المجتمع برسالتها الإنسانية وبدورها الذي تقوم به من خلال تفاعلها مع الجهات الرسمية للوصل إلى حلول للشكاوي التي تمس حقوق الإنسان، فنحن نسعى لتفعيل دور الجمعية ونشر الثقافة الحقوقية التي تعزز الجانب الإنساني في المجتمع.

خلال برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين في المجال

"عبد الغني": تشكيل مجلس المراقبة العام للرعاية النفسية.. قريباً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية الرياض
كشف مدير الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة، الدكتور يوسف عبدالغني. عن قرب صدور قرار تشكيل مجلس المراقبة العام للرعاية النفسية من قبل وزير الصحة الذي تمتد فترة عمله لأربع سنوات قابلة للتجديد.
جاء ذلك خلال تقديمه لبرنامج تدريبي عن تطبيق أحكام نظام الرعاية الصحية النفسية، الذي انطلق بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض اليوم،بحضور المسؤولين والمختصين بالمجمع.
وأوضح "عبدالغني" "أن المجلس يضم مستشارا شرعيا رئيسا، ومستشارا من وزارة الداخلية، نائبا للرئيس، ومدير عام الصحة لنفسية والاجتماعية بوزارة الصحة، وعضوا وأمينا للمجلس، وممثلا من الشؤون الاجتماعية، ومستشارا نظاميا من وزارة الصحة، وعضوا من هيئة حقوق الإنسان، وثلاثة من الأطباء الاستشاريين في الطب النفسي من وزارة الصحة والجهات الطبية الأخرى، وأخصائيا نفسيا وأخصائيا اجتماعيا، تم تحديد عدد من الاختصاصات له"، مشيرا إلى أن هناك بعض الترتيبات النهائية التي يجري العمل عليها قبل صدور القرار.
وتحدث الدكتور "عبدالغني" عن النظام الذي جاء في 30 مادة، تضمنت الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وتشمل تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين، وحماية حقوق المرضى النفسيين وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع، ووضع آلية معاملة المرضى النفسيين وعلاجهم في المنشآت النفسية، كما تحدث عن حقوق المرضى النفسيين، والتي تضمنت 17 حقا ينوب عنه في المطالبة بها وليه أو وكيله، وغير ذلك من المواد الأخرى.
يُذكر أن البرنامج يستمر على مدى ثلاثة أيام، ويشارك فيه 30 مختصا من المجمع وذلك بهدف الرفع من كفاءة العاملين في مجال الصحة النفسية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أبرز أزمات التعليم السابقة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15393243

الرياض - «الحياة»

دمج التعليم

< شهدت وزارة التعليم خلال مسيرتها مجموعة تحديات وضعتها في مواجهة مع المجتمع، وعلى رغم ذلك استمرت العملية التربوية وصدرت قرارات عدة بعضها أسهم في التطور والتجويد، والبعض الآخر كان حليفه الفشل.

ومن أبرز القرارات التاريخية تعليم المرأة، وكذلك دمج وزارة المعارف مع الرئاسة العامة لتعليم البنات لتصبح وزارة التربية والتعليم.

وعلى رغم الاعتراض من متشددين اعتبروه اختلاطاً بين الجنسين، تبين لهم أن الدمج كان إدارياً بتعيين قياديات في إدارات مستقلة ومنحهن صلاحيات تخص مدارس البنات تتبع الوزارة مباشرة.

الرياضة للطالبات

< أثار قرار إدراج حصص تربية بدنية في مدارس البنات حفيظة متشددين اعتبروا الأمر مخالفاً للشريعة، إلا أن الوزارة كانت حازمة هذه المرة بعد أن تأكدت أهمية الرياضة للفتيات، وتم تطبيق القرار في غالبية المدارس، إضافة إلى ممارسة الرياضة في الجامعات، واعتبر القرار مهماً على رغم أنه بسيط وحق مكتسب للطالبات، بسبب المعارضة الشديدة التي كان يبديها البعض لعقود من الزمن، وقد أفشلوا محاولات عدة سابقة إذ كانت الوزارة تريد تطبيق الرياضة للفتيات، مما أكسب هذا القرار صفة التاريخية، وأدرجه مع قرار تعليم الفتيات في الأهمية، ولعل المهم في هذا الموضوع هو رفع الوصاية عن تعليم المرأة.

حقوق المعلمين

< ظلت حقوق المعلمين لعقود طويلة ضائعة بين وزارة التعليم ووزارتي الخدمة المدنية والمالية، حتى تم إقرار جزء منها خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ظلت مطالبات المعلمين والمعلمات بحقوقهن المالية تحدياً كبيراً أمام الوزارة، التي وصلت لحد رفع قضايا في المحاكم ضد التعليم، يطالبون بصرف حقوقهم المالية التي ظلت هاجساً نفسياً للمعلمين والمعلمات حتى اليوم، ويضاف إلى الحقوق المالية درجات السلم الوظيفي التي كانت تشكل هي الأخرى انتهاكاً صارخاً لحقوق المعلمين.

وكذلك تحويل ملف تعيين خريجي بعض التخصصات إلى وزارة الخدمة المدنية، الذي يمثل واقعاً أليماً لانتظارهم سنوات طويلة من غير تعيين، أما مشكلة النقل فهي مأساة حقيقية للمعلمات لا تزال قائمة.

«عقدة» المناهج

< الجميع يتفق على أهمية تطوير المناهج التعليمية، ليس رغبة في التغيير للتغيير، وإنما لتسارع العلوم المختلفة في إيجاد النظريات المتطورة التي تفرض التغيير كحتمية، أمام هذه الحقيقة بقيت المناهج التعليمية في السعودية عصية على التغيير بسبب رفض شريحة من المجتمع أي عملية تغيير تحدث وتستجيب للمتغيرات العلمية أو في مناهج التدريس الحديثة، وما يتبعها من تطوير المعلم وأدوات التعليم، وفشلت العديد من المحاولات التي قادها وزراء تعليم في إحداث تغييرات حقيقية في المناهج، إذ ظلت المحاولات تفشل في الوصول إلى الجذور المطلوبة للتطوير، وبخاصة الانتقال من مناهج التلقين والحفظ إلى مناهج الاستنتاج والبحث والفهم، ولا تزال المحاولات جارية.

إطلاق 10 مبادرات تطوعية تخدم التكافل الاجتماعي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15393268

الرياض - سعد الغشام

أعلن المدير العام للتعليم في منطقة الرياض محمد المرشد 10 مبادرات تطوعية تخدم التكافل والعمل الإنساني الاجتماعي بهدف توفير بيئة شبابية للعمل التطوعي، وأوضح خلال فعاليات منتدى الرياض للعمل التطوعي بشعار التطوع والاستدامة، أن المنتدى سيبحث عن أفكار ورؤى وفرص تطوعية كبيرة. كما وجه جميع الإدارات ومكاتب التعليم والمدارس التابعة للإدارة والبالغ عددها 4000 منشأة مدرسية، بوضع شعار «رؤية السعودية 2030» في مكان بارز داخل الوحدات المدرسية، ليكون شعاراً منطلقاً للجميع نحو الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.

وأشار المرشد إلى خطوات استراتيجية انطلقت وشراكات عقدت في زمن قصير وسط شباب مبدع يملك خبرة معرفية رائدة، ونوّه إلى الرؤية المشرقة والتحول الوطني التي أعلنها ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ليختصر الوقت ليبدأ التعليم إلى الرقي والازدهار، فيما أوضح مساعد المدير العام للشؤون المدرسية والتعليمية في «تعليم الرياض» حمد الشنيبر أن المنتدى يحوي المبادئ والقيم الإنسانية لننطلق لخدمة المجتمع عبر مبادرات تطوعية يقودها شباب الرياض وطلابها وطالباتها، وأضاف: «من خلال خطط واستراتيجيات يرسمها المنتدى من خلال ورش العمل ودورات التدريب»، وشهد منتدى التعليم عروض مرئية لجائزة الرياض للعمل التطوعي، وأوبريت «حمى الوطن» بمشاركة طالبات مدارس في الرياض، ويتخلل منتدى الرياض التطوعي الذي يستمر ثلاثة أيام، 7 جلسات يشارك فيها 35 متحدثاً، كما ستعقد 12 دورة تدريبية وورش في مجال التطوع، إضافة إلى معرض فني مصاحب للمنتدى.

وأكد أن «الرؤية 2030» الطموحة تتطلب أن نسهم في نشرها وإطلاع المنتسبين للتعليم وأبنائنا الطلاب والطالبات عليها وتحفيز المجتمع المدرسي على الإسهام في نجاحها، إذ تمثل هذه الرؤية قفزة نوعية في التنمية التي تشمل المجالات كافة.

لجنة متخصصة تؤكد أن انخفاض الإيرادات يضعف تمويله

الشورى ينهي دراسة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد.. والحسم للتصويت

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500047

الرياض - عبدالسلام البلوي

بعد سنتين من الدراسة لمقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو الشورى السابق سليمان الحميّد، خلصت لجنة مجلس الشورى المالية إلى عدم مناسبة الاستمرار في دراسته، مؤكدةً أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكانية تمويل هذا الصندوق من فوائض حسابات الميزانية واستخدام الاحتياطي العام كما هي فرضية

المقترح، ورأت اللجنة أن معالجة العجوزات الاكتوارية لمختلف صناديق التقاعد تتطلب إجراء تعديلات على أنظمتها، ومراجعة سياساتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية، مشيرة إلى أن الشورى قد أصدر قرارات في هذا الشأن كان آخرها على تقرير التأمينات الاجتماعية في منتصف ربيع الآخر الماضي وسبقه بأيام قرار مشابه على تقرير المؤسسة العامة للتقاعد في ربيع الأول الماضي، واللذان تضمنا اتخاذ الاجراءات التصحيحية والنظامية لمعالجة العجوزات النقدية والاكتوارية، ومراجعة استراتيجية الاستثمار، ورفع معدل العائد الاستثماري، وأوضحت اللجنة المالية أن قرارات المجلس السابقة تأتي منسجمة مع ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لدراسة العجوزات الاكتوارية لصناديق التقاعد بموجب قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في شعبان الماضي.

ومن المنتظر أن تعرض اللجنة تقريرها وتوصيتها النهائية بشأن مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد على الشورى في جلسة مقبلة ليناقش الأعضاء تقريرها ومبرراتها وما توصلت إليه دراستها والتصويت بعد ذلك على توصيتها.

معالجة العجوزات الاكتوارية للصناديق تتطلب تعديل أنظمتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية

وكانت" الرياض" قد انفردت بتفاصيل مقترح المحافظ السابق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعضو مجلس الشورى سليمان سعد الحميّد لإنشاء صندوق احتياطي لدرء مخاطر عجز أنظمة صناديق التقاعد وتحسين المعاشات، وحذر الحميّد حينها ـ قبل سنتين ـ من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد سبع سنوات والمدني بعد نحو 23 سنة، واستمرار ارتفاع العجز الاكتواري وعدم تمكن الأنظمة التقاعدية من الوفاء بالتزاماتها ليصل العجز الحقيقي في عام 1459 إلى 191 مليار ريال في النظامين المدني والعسكري.

وأكد الحميّد " أن أحد الحلول لمواجهة العجوزات التي توقعت الدراسات أن تتعرض لها أنظمة التقاعد الثلاثة المدني، العسكري، التأمينات هو إنشاء "الصندوق الاحتياطي للتقاعد" ليمكن المملكة من الاحتفاظ بجزء من الفوائض المالية الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول والإنتاج للأجيال القادمة كما سيمكن الدولة من تحسين المعاشات ودرء المخاطر التي تحدق بدون شك لصناديق التقاعد العسكري والمدني والتأمينات، معبراً عن قناعته بأن المعاشات الدنيا في الأنظمة التقاعدية الثلاثة غير كافية لمواجهة الأعباء الضرورية للمواطن والمواطنة الذين حسب قوله يستحقون أفضل من ذلك، مؤكداً صعوبة رفع الاشتراكات التي تدفع من قبل المشتركين في الأنظمة الثلاثة فمستوى الرواتب والأجور لا يساعد على ذلك لمواجهة العجز المتوقع، مبيناً أن النظام المقترح للصندوق الاحتياطي للتقاعد نص في بعض مواده على قصر الصرف من موارده على الدعم المالي للصناديق التقاعدية وإعفاء موارده من الضرائب والرسوم، وتمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.

6 برامج لحل أزمة السكن تشمل تمويلا منخفضا وأقساطا لا تتجاوز 30 ٪

الإسكان تعلن خطتها الإستراتيجية بالتوافق مع رؤية2030

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/675457

سعيد الزهراني - الطائف

كشفت وزارة الإسكان، عن تفاصيل خطتها الإستراتيجية، لحل أزمة السكن بالتوافق مع أهداف رؤية 2030، وذلك عبر 6 برامج أساسية، هي: رسوم الأراضي، وافي، ومُلاك، مسارات التملك، إتمام، إيجار؛ وتهدف إلى زيادة المعروض من الأراضي المطورة؛ بشكل يحقق التوازن بين العرض والطلب، وتوفير الأراضي السكنية بأسعار مناسبة، فضلا عن خفض تكاليف الوحدات العقارية، وتيسير الحصول عليها بجودة عالية، وتقديم 4 أنواع من الدعم، لمختلف الفئات، إلى جانب منح المتقدم فرصة الحصول على تمويل منخفض التكاليف، من خلال البنوك التجارية، خلال مدة زمنية معقولة، بحيث لا تتجاوز قيمة القسط الشهري 30 % من دخله.

كما تهدف البرامج الجديدة إلى تنظيم العلاقة بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية، ذات الملكية المشتركة، من خلال وضع الأنظمة واللوائح، وآليات الرقابة، وتنظيم خدمات إدارة الممتلكات والمرافق؛ حتى يمكن إطالة عمر العقار، وضمان حسن استخدامه، وذلك على النحو التالي:

الاستفادة من أراضي القطاع العام وتشمل:

مقايضة الأراضي مع القطاع العام داخل الكتلة العمرانية.

برنامج الشراكة مع القطاع العام.

أهداف إستراتيجية الإسكان الجديدة:

ويشمل إنشاء صندوق تنموي؛ لتوفير وحدات سكنية مناسبة تخدم مختلف شرائح المجتمع، ويتركز الصندوق لتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المنخفض (الضمان الاجتماعي) بالإضافة إلى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع وذلك بدمجها في نفس المشروع بالمشاركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الخيري.

ويعمل هذا الصندوق على جمع وتأمين الأموال الخيرية من مصادرها المتنوعة، (زكاة، هبات، تبرعات، مسؤولية اجتماعية) وتنميتها؛ بهدف توفير الوحدات السكنية الملائمة.

في كل مشروع يتم تنفيذه متوفر وحدات سكنية للبيع، للإيجار بأسعار أقل ومحفزة مقارنة بأسعار السوق.

وتستهدف مسارات التملك إلى صناعة البيئة المستدامة والمنتجة للسكن بكفاءة وجودة. وتمكين الأجيال القادمة من الحصول على منتجات إسكانية ملائمة.

الدخل الشهري للأسر وترتبط نسبة المشاركة ارتباطًا عكسيًا مع الدخل الشهري للأسرة.

وفي حال كان المتقدم من الشرائح المتدنية الدخل ولا يستطيع الادخار، توفر الوزارة برنامجا هو «دعم الإيجار»؛ بهدف تمكين المتقدمين، من ذوي الدخل المنخفض، من ادخار جزء من دخلهم، بحيث تسدد الوزارة جزءا الإيجار الذي يزيد عن 25 % من الدخل، شريطة أن يقوم بالاشتراك ببرنامج الادخار.

وبعد الإعلان عن طرح منتج الرهن الميسر، والذي بموجبه تضمن الدولة 15% من قيمة العقار، للممول العقاري، لا تزال شريحة من المتقدمين لم يتوفر لديها الدفعة المقدمة المتبقية، وهي 15%، وعليه يهدف مسار الادخار والتملك؛ إلى تمكين المتقدم من توفير الدفعة المقدمة، لتمويل شراء المسكن المناسب، من خلال تقديم عدد من المحفزات:

* أتاحوا انضمام جميع الفئات والشرائح خلال مدة زمنية تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات، يتم خلالها اقتطاع مبلغ شهري من دخل المشترك، ويحصل نظير ذلك على نسبة مشاركة من الصندوق تتراوح ما بين 25 % إلى 150 % من أجمالي المبلغ المدخر، ويتم احتساب نسبة المشاركة لكل مشترك على حده، اعتمادا على 3 معايير أساسية:

يهدف إلى تحفيز دور الجمعيات التعاونية، والهيئات المؤسسية، للمشاركة في حل مشكلة السكن، وذلك من خلال تمكين المستفيدين من الاشتراك والتعاون في إنشاء وتطوير جمعيات تعاونية؛ تهدف إلى توفير وحدات سكنية منخفضة التكلفة، وذلك بتصميم منتجات محددة تتوافق مع احتياجات وقدرات كل فئة في المجتمع، وخصوصًا متوسطي الدخل، والعمل على تسويق فكرة هذه المنتجات للجهات ذات العلاقة وتقديم الدعم والتحفيز اللازم لهم للمشاركة.

أما بالنسبة إلى الدعم المقدم من الوزارة، فيكون مختلفا بحسب الشريحة التي ينتمي لها المتقدم،-هناك من سيحصل على منتج ضمان الدفعة المقدمة، الرهن الميسر، مقترنا بأرباح قروض منافسة لسعر السوق ، وهناك من سيسدد جزءا من أرباح القرض ،وهناك من سيتم سداد كل أرباح القرض عنه.

يعتبر مسار التمويل الميسر أحد أفضل وأسرع مسارات التملك، وفيه يستطيع المتقدم الحصول على تمويل منخفض التكاليف بعد توفير الدفعة المقدمة، كذلك يتم تقديم ضمان الدفعة المقدمة لبعض المتقدمين، وهو ما يصل بالمتقدمين إلى مرحلة التملك، وتوفير التمويل الميسر للشراء المباشر من السوق، أو من خلال أسلوب البيع على الخارطة، أو تمويل تكاليف البناء، وفي هذا المسار يحصل المستفيد على تمويل عقاري منخفض التكاليف من خلال البنوك التجارية، خلال مدة زمنية معقولة، بحيث لا تتجاوز قيمة القسط الشهري 30% من دخل المشترك.

وتعتمد على مخرجات المرحلة الثالثة، وتشمل جميع شرائح المستفيدين وتعيين المنتج المناسب لهم، تسمى هذه المرحلة بـ»تحديد المنتجات»، الموصى بها من قبل النموذج؛ تمهيدا لتفعيل دور المسارات التمويلية والادخار لكل مستفيد، وبناء عليها تفعيل دور مبادرات التطوير التي تتضمن 4 مسارات أيضا على النحو التالي:

بعد إتمام الدراسة الشاملة للاحتياجات الاجتماعية، تبدأ عملية تقيم المستفيدين؛ لمعرفة القدرة على تحمل التكاليف، والأخذ بعين الاعتبار مرحلة الاحتياجات الاجتماعية، للحصول على مؤشر القدرة للسكن الميسر.

تعتمد المرحلة الثالثة على دمج المرحلتين الأولى والثانية، من خلال نظام تحليلي، متقدم وحسابات الخوارزم؛ لموائمة احتياج كل مستفيد مع المنتج المحدد والمناسب.

وتشمل تطبيق دراسة المستفيدين من برنامج إسكان، وتعزيز مفهوم خاصية الاحتياجات، بدلا من الرغبات، وتعتمد خاصية الاحتياجات على تقسيم شرائح المستفيدين بشكل علمي، وصولا إلى معرفة الحالات الاجتماعية في كل منطقة.

برنامج مسارات التملك:

تبدأ القاعدة الأساسية لمسارات التملك من خلال المنهجية الجديدة لبرنامج إسكان المعروف بنموذج تجزئة الإسكان السعودي، وإطلاق الحلول الجديدة، تحت مسمى مسارات التملك، إذ أنها توفر للمواطن فرصة امتلاك سكن ميسر من خلال 4 مراحل هي:

حفظ حقوق الملاك والشاغلين واستدامة عمر العقار.

ضمان حسن الانتفاع من العقار.

تعزيز ثقافة التعايش المشترك.

رسم صورة شاملة عن دور الاتحاد في تعزيز ثقافة حسن الجوار.

توفير حياة أجمل في ضوء جودة المبنى والأمان.

تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية عقد شراكات مع مطورين من القطاع الخاص على أراضي الوزارة.

تحفيز تطوير منتجات سكنية على أراضي القطاع الخاص.

تحفيز تطوير منتجات سكنية على الأراضي الخاضعة لرسوم الأراضي البيضاء.

تحفيز تطوير المناطق العشوائية للاستفادة القصوى منها.

تنظيم الكثافة العمرانية.

تطوير الأراضي الوزارية ليستفيد منها المنتسبون لبرنامج الدعم السكني.

مركزية المشتريات.

برنامج ملاك

ويسعى برنامج اتحاد الملاك إلى تنظيم العلاقة بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية، ذات الملكية المشتركة، من خلال وضع الأنظمة، واللوائح، وآليات الرقابة، وتنظيم خدمات إدارة الممتلكات، والمرافق، والقيام بالدور التثقيفي، والتوعوي؛ بما يضمن حفظ الحقوق، وحسن الانتفاع، ويعزز ثقافة التعايش المشترك، ويخلق بيئة آمنة، ومنظمة، للتعايش السكني المشترك، كما يهدف إلى:

برنامج رسوم الأراضي:

يهدف البرنامج إلى تشجيع ملاك الأراضي البيضاء، على تطوير أراضيهم، وزيادة المعروض منها،على أن تستفيد الوزارة من إيرادات الرسوم؛ في الإنفاق على مشاريع الإسكان، والبنية التحتية، بما يدعم العرض والطلب، عبر تقديم المزيد من الأراضي والحلول السكنية، داخل النطاق العمراني.

ويفرض البرنامج رسما سنويا على الأراضي البيضاء، المملوكة لشخص أو أكثر، من ذوي الصفة الطبيعية، أو الاعتبارية غير الحكومية، بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمة الأرض، ويهدف البرنامج إلى:

أنواع مختلفة من الدعم تقدمها الوزارة

البرامج تكافح الاحتكار وتوفر الأراضي بأسعار مناسبة

تساهم في خفض تكاليف التملك وتنظيم العلاقة بين الملاك والشاغلين

تسمح بتوفير وحدات سكنية عالية الجودة وحفظ حقوق المنتفعين

تحديد احتياجات المستفيدين وفق آليات علمية دقيقة

طالب باستقلالية المجلس الوطني عن الوزارة .. عضو شورى لـ عكاظ:

نصف مستشفيات "الصحة" غير معتمدة .. وإستراتيجيتها تنتظر التطبيق 7 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Con20160504837568.htm

محمد مكي (الرياض)

أكد عضو اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور محسن الحازمي لـ«عكاظ» أن إستراتيجية توفير منظومة صحية متكاملة من رعاية أولية إلى مستشفيات عامة وتخصصية كحل موقت في كل منطقة إلى أن يتم الانتهاء من تحويل الحالات، للأسف لم تطبق حتى الآن، وسبق أن وُضعت من قبل مجموعة خبراء ومختصين ورُفعت إلى مجلس الشورى وبدوره رفعها للمقام السامي، وأجيزت وأحيلت للمجلس الصحي السعودي لوضع جدول زمني لتطبيقها من قبل وزارة الصحة، وكان ذلك عام 1430 أي منذ سبع سنوات، ولكنها لم تطبق بالشكل المعول عليها.

وأضاف أن الإستراتيجية تتضمن استكمال المنظومات الصحية في كل منطقة، بحيث تنتهي الحاجة للتحويل، وكان من المفروض أن تطبق وفق جدول زمني محدد وبأسرع وقت ممكن.

وبين أن الخدمات الصحية في مستشفيات الوزارة تحتاج إلى تطوير، في ظل استمرار معاناة المرضى من ضعف الرعاية الصحية، التي لم يتم إيجاد حلول لها حتى اليوم، لافتاً إلى أن مرضى المناطق الطرفية التي لا توجد فيها مستشفيات تخصصية ما زالوا يعانون من تحويلهم إلى مستشفيات أخرى في الرياض وجدة والدمام، مشيرا إلى استمرار الأخطاء الطبية.

وكشف أن «هناك قصورا في جوانب كثيرة بالنسبة لاعتماد المستشفيات التي تقدم الخدمة والتي لا بد أن تتوافر فيها شروط معينة بهدف تقديم الرعاية الصحية»، متسائلا: هل هذه المباني أُنشئت كمستشفيات معدة لهذا الغرض أم لا؟ مضيفا أن من ضمن الشروط ما يتعلق بالجانب الإنشائي وتوافر عوازل للأشعة ومحددات للوصول إلى أجزاء كالمختبرات، وتوفير اشتراطات الأجهزة والمعدات التشخيصية والعلاجية، ووجود أماكن وغرف وأجنحة عزل للمرضى لأسباب تتعلق بسلامة العاملين والمراجعين والمرضى، إلى جانب تمديدات صحية خاصة للغازات والمياه والصرف الصحي للمواد المستخدمة في التشخيص والعلاج الدوائي والجراحي، ولا بد من توافرها في أي منشأة صحية لضمان سلامة المريض واستعادة ما فقد من صحته وحتى يرضى على الخدمة المقدمة له والمتماشية مع تطلعات القيادة، مؤكداً ضرورة التزام الوزارة بتوفير مثل هذه الخدمات، والإسراع باعتماد المنشآت الصحية في ضوء المتطلبات والشروط المتعارف عليها عالمياً.

وأوضح أن المشكلة الكبرى تتمثل في أن أكثر من نصف مستشفيات الوزارة ليست معتمدة حتى من المجلس الوطني السعودي لاعتمادات المنشآت الصحية، لافتاً إلى أن الخدمات الوقائية تحتاج إلى عناية أكبر من حيث التركيز في التوعية واتخاذ الإجراءات خصوصاً فيما يتعلق بالأمراض المعدية.

استقلال المجلس عن الصحة

وطالب الحازمي بألا يكون المجلس الوطني لاعتماد المنشآت الصحية تحت إدارة الوزارة، وقال: ليس من المنطق أن تقدم الوزارة الخدمة ومن ثم تقيمها بنفسها من خلال المجلس، إذ المفروض أن يكون المجلس مستقلاً ومحايداً، وليس تحت مظلة الوزارة حتى يتمكن من تقييم كل خدماتها بحيادية وموضوعية وبشكل موثوق، وحتى يتجنب تضارب المصالح، مؤكداً أن هذه الأمور ستتغير وستحل في ظل خطط التحول الوطني 2030، وزاد «وحتى نكون منصفين لعمل الوزارة،

نشير إلى أن هناك أعمالا جيدة تقوم بها، إذ توجد إدارة عامة للصيانة وسلامة المباني تؤدي عملها في الوقت الحالي بشكل جيد، خصوصاً بعد كارثة مستشفى جازان».
واستدرك، أننا نحتاج للتركيز على التدريب ووضع الإرشادات، والتصرف السليم في حالة الإخلاء الطبي، ووضع خطط واضحة عن تدريب العاملين بمختلف فئاتهم لحالات الكوارث.
وأوضح الحازمي أن مجلس الشورى استعد لاستضافة وزير الصحة المهندس خالد الفالح، مبيناً أن اللجنة تشرع في إعداد الأسئلة والاستفسارات لاستيضاحها من الوزير، إضافة إلى فتح المجال للجمهور للتفاعل مع الوزير من خلال البوابة الإلكترونية للمجلس.

الإطاحة بوافد عنّف طفلا حتى الموت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Con20160504837715.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أسقطت الجهات الأمنية وافدا عربيا عنف طفلا حتى الموت في حي البلد بجدة وفر إلى جازان. وأسهم التنسيق بين شرطتي جدة وجازان في سرعة الوصول إلى الجاني، بعد أن عثرت أسرة الطفل (أربعة أعوام) عليه متوفى، وأكد الطب الشرعي تعرضه للعنف الذي إدى إلى وفاته، حيث ظهرت آثار ضرب على جسده. وطبقا للمتحدث باسم شرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطيه القرشي، فإن الجهات الأمنية احتفظت بجثمان الطفل في ثلاجة الطب الشرعي بجدة قبل أن تكشف إجراءات الاستدلال الأولية أن المتسبب في وفاته مقيم عربي في العقد الثالث من العمر تربطه علاقة مع عائلة الطفل، وتم تحديد هويته والتعميم عنه وتكثيف البحث والتحري بعد أن حاول التخفي والهرب خارج المنطقة وتم ضبطه بالتنسيق مع شرطة منطقة جازان وسيتم إحالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص.
وكانت أسرة الطفل أكدت لضباط التحقيق في مركز شرطة البلد عدم معرفتهم بكيفية الإصابات التي لحقت به، ولم تقدم أي شبهات تجاه شخص معين وهو ما رسم الغموض خلال التحقيقات المكثفة إلى حين إلقاء القبض على الجاني بعد أن عزز الاختفاء المفاجئ الشبهات حوله.

مكافحة التسول تضبط 12 يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=262379&CategoryID=5

جدة: سعود المولد 2016-05-04 3:05 **AM**
قبضت شرطة محافظة جدة على أكثر من 2160 متسولا ومتسولة خلال الأشهر الـ 6 الماضية، من مختلف الجنسيات، بمعدل 12 متسولا يوميا.
وأوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي القرشي، أن شرطة جدة ضبطت خلال النصف الأول من العام الحالي على ما يزيد على 2160 شخصا متسولا، معظمهم من جنسية عربية.

وعلمت "الوطن" أن الشرطة عمدت إلى رصد كثير من المواقع التي يقطن فيها المتسولون، بعد مراقبتهم عند الإشارات والمواقع التجارية بشكل سري، ليتم دهمهم تحسبا لما قد يحدث من عواقب خلال ضبطهم في الشوارع، من تعطيل للسير، وكذلك تعريض الأرواح للخطر، وجرى تحريز ما تم ضبطه مع الأشخاص.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

مركز "التأهيل الدولي": ندعم ذوي الاحتياجات الخاصة .. ولا نفرق بين المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/04/article_1052048.html

عبدالله الروقي من الرياض
قالت الأميرة نوف بنت عبدالرحمن آل سعود، رئيس مركز فريق التأهيل الدولي، إن المركز يعمل على دعم وتنمية مهارات 150 حالة من ذوي الاحتياجات الخاصة، شكل عدد المقيمين منهم 30 فردا.
وقالت على هامش مؤتمر صحافي لحملة "لأجلهم"، إن هذه الفئة لديها إمكانات أهمها الحس التجاري، مبينة أن المركز يعمل على استقطاب التجار لمساعدة الأشخاص المنتمين لذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم الحس التجاري، مؤكدة أن الموهوبين من ذوي الاحتياجات لديهم إبداعات عديدة، إلا أنهم بحاجة إلى الدعم. وأشارت إلى أن المركز يسعى لتسليط الضوء على هذه الفئة، منذ افتتاحه عام 1425هـ، حيث إنه يسعى إلى تقديم أفضل الخدمات العلاجية والتأهيلية لهذه الفئة الغالية. وأوضحت أن فريق التأهيل الدولي بكامل كادره الوظيفي أخذ على عاتقه أن يقدم كل الخدمات لذوي الإعاقة بشتى أنواعها، إضافة إلى تقديم خدمة دفع الرسوم لغير القادرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا يفرق بين مواطن ومقيم، خاصة أن المركز غير ربحي. وحول أهداف حملة لأجلهم، قالت الأميرة نوف آل سعود إن أهداف الحملة تتمحور في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة التجارية اليومية للمجتمع وفتح فرص استثمارية لهم، وتثقيف المجتمع عن نجاحات ذوي الاحتياجات الخاصة في التجارة والمشاريع، والتركيز على حياتهم الإبداعية وكسر النظرة النمطية عنهم.

الرياض
www.Alriyadh.com

قلق الحرية في يوم الصحافة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1500022

أيمن الحماد

قلق الصحافة مستمد في الأساس من قلق علم الاتصال الجماهيري، فهذا الحقل لم ينفك يبحث عن خصوصية تحرره من تبعيّته للعلوم التي نشأ فيها وخرج من رحمها وعجز أن يغادر حضنها، فغدا له في علم النفس والاجتماع والسياسة واللغة وغيرها شأن يرويه ويكتبه الباحثون والممارسون على حد سواء.

بالنسبة للممارسين من الصحافيين والإعلاميين بوجه عام هناك قلق واحد وجدلية واحدة تسيطر على أجندتهم ألا وهي الحريات، فإشكال الحرية متلازمة لا تغيب عند الحديث عن الإعلام، وهذا النوع من «الديالكتيك» موجود حتى في أكثر الدول احترافاً واحتراماً للصحافة، فالحرية محور الإعلام الذي أصبحت الصحافة مرادفاً له والمتحدث باسمه.
في نطاق عالمنا العربي يشتد الحديث عن العلاقة بين الصحافة والحرية، وهذه العلاقة يحكمها متغيرات عدة أبرزها المتغير السياسي، إذ إن للصحافة دوراً رقابياً واستجلائياً للحقائق، وهذا الدور يرتبط به؛ ضرورة الإفصاح عن تلكم الحقيقة وذلك لاستكمال دور الصحافة، ولأن احتمالية أن تزعج تلك الحقائق أو تتقاطع مع مصالح ودوائر حساسة ودقيقة يكون الحجب مآلاً محتملاً لها في بعض الدول، ولأن المنع أو الحجب قرار يمس محور الإعلام أو الصحافة ويتعارض مع هدفها الأسمى، كان ولا بد من سلطة لفرض هذا القرار الذي لا يستطيع أحد إصداره إلا السلطة السياسية بمسوغات متعددة.. فمعركة الصحافة والسياسة قيل عنها وروي ونُظّر حولها وأُلف الكثير.
وقد تُطرح التقنية اليوم كعامل يستطيع إسقاط أو التقليص من صلاحيات الحجب، لكن ما مستوى الثقة التي يضطلع بها ما يصدر عن التقنية، أليست الريبة والشك يشوبان الصحافة الهلامية التي لا تعرف من أين تبث أخبارها؟ صحيح أن التقنية فتحت الباب واسعاً أمام صحافة المواطن، لكن هل نثق بها هي الأخرى؟ هل الفضائحية هي جزء من الحرية التي نرتضي ممارستها علينا أيضاً؟
الحرية وعلى مستوى العالم العربي بالتحديد قد لا تكون هي القلق الوحيد الذي يجب أن يعيشه ممارسو الإعلام.. أليس من الضروري أن نقلق أكثر لمحتوى يشكو هُزالاً مضامينياً؟ لماذا نثق في الصحافة الغربية، أليس ما يجذبنا هو تماسك المحتوى، وموثوقية المصدر في الغالب الأعم؟ صحيح أن مدخل الحرية الإعلامية في الصحافة الغربية قد يكون عنصر جذب، لكن المضمون في أساسه مطابق لمواصفات صارمة.
إن حقيقة أن كل شيء صالح للنشر أسطورة، حتى في الإعلام الغربي هناك محاذير، أميركا حيث «التعديل الأول» وحيث قال الرئيس توماس جيفرسون مقولته الشهيرة: «حريتنا تعتمد على حرية الصحافة، وإن قُيّدت فإنها تضيع»، وضع بوش الابن وبعده أوباما محاذير على نشر صور تدين الجيش الأميركي في العراق بدواعي الحفاظ على الأمن القومي.
للصحافة والسياسية أدوار تبادلية ومنافع مشتركة، ومسؤولية الصحافة البحث عن مضمون رصين، ومسؤولية السياسية حماية وتبني ذلك المضمون بغض النظر عن فلسفة الحرية.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

هل سيرتفع معدل البطالة هذا العام؟

المصدر: جريدة لاقتصادية الاربعاء 27 رجب 1437هـ - 4 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/04/article_1052031.html

عبدالحميد العمري

قدرت الهيئة العامة للإحصاء معدل البطالة بين السعوديين بنحو 11.5 في المائة بنهاية 2015 (647.0 ألف عاطل)، وتجاوزا للفروقات الكبيرة جدا بين بيانات «الهيئة» من جانب، و«الخدمة المدنية» و«العمل» من جانب آخر فيما يتعلق ببيانات سوق العمل المحلية، التي لا تزال تدور منذ أكثر من عقدين من الزمن في حلقة مفرغة من التضارب والتعارض غير المفهومة أسبابه، سواء على مستوى العدد الإجمالي للعمالة في السوق، أو على مستوى عدد العمالة الوافدة (وصل الفارق بنهاية 2015 إلى نحو 2.6 مليون عامل وافد)، أو حتى على مستوى العاطلين عن العمل، تجاوزا لكل تلك المفارقات، وبالاعتماد على نتائج المسح الأخير للهيئة، نحاول جميعا بناء منظور مستقبلي قصير الأجل حول توقعات البطالة بين السعوديين، من خلال عكس ما تحمله الصحف المحلية من أخبار متواترة عن تعثر عديد من المؤسسات والشركات، وصولا إلى توقفها التام عن أعمالها وإقفال نشاطاتها.

فحسبما نشر عديد من الصحف أخيرا عن الاستغناء الوشيك لإحدى كبريات شركات المقاولات المحلية عن نحو 150 ألف عامل سعودي، فهذه وحدها تعني ارتفاع أعداد العاطلين السعوديين إلى أعلى من 797.0 ألف عاطل، وأن أثر مثل هذا القرار إن حدث، كفيل وحده برفع معدل البطالة بين السعوديين إلى 14.2 في المائة! ودون أدنى شك أن التحدي سيأخذ منحى أكثر وعورة وصعوبة حال اتسعت دائرة الاستغناء عن العمالة الوطنية، وهو أمر مرشح جدا للحدوث تحت مظلة نظام العمل الجديد، الذي أعطت المادة الـ 77 فيه الضوء الأخضر لأرباب العمل للاستغناء عن العمالة الوطنية حسبما تقتضي مصالحهم، ووفق خيارات عديدة لم تكن متاحة أبدا أمامهم تحت مظلة النظام القديم للعمل.

أضف إلى كل ذلك الانكماش المحتمل لنشاطات القطاع الخاص، وما قد يترتب عليه من اتساع الدائرة المشار إليها أعلاه، إننا ندخل مرحلة موسمية تتضمن زيادة أعداد خريجي المعاهد والكليات والجامعات وبرامج الابتعاث، المقدر أعدادهم بأكثر من 350 ألف طالب عمل جديد! هنا أؤكد أن مضمون تحدي التوظيف وإيجاد فرص عمل مجدية تحت هذه المستجدات الأخيرة، سيصبح مقلقا جدا، ويشكل تحديا تنمويا جسيما للاقتصاد الوطني عموما، ولسوق العمل المحلية على وجه الخصوص.

كما يتوقع أن ترتفع أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين في ظل هذه الظروف المرحلية المعقدة، أخذا بالاعتبار زيادة تدفقات الباحثين عن عمل من الخريجين، وفي الوقت ذاته زيادة استغناء منشآت القطاع الخاص عن العمالة الوطنية نتيجة ظروفها الراهنة، إضافة إلى الرصيد الراهن من العاطلين. هل سنرى مضاعفة لرقم العاطلين الأخير؟ أي هل سيرتفع العدد الإجمالي للعاطلين على سبيل المثال إلى نحو 1.3 مليون عاطل؟ ما يعني بدوره ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين إلى 23.0 في المائة؟ إنها الأسئلة التنموية التي يجب الوقوف أمام تحدياتها بكل شجاعة، والتأكيد أن الهروب منها أو محاولة التهوين من شأنها، لن يقدم أي حل لها من قريب أو بعيد.

إن مواجهة مثل هذه السيناريوهات المقلقة جدا، أمر يتحمل مسؤوليته الوطنية كل الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والمالي والاجتماعي لدينا، ومعها كبريات منشآت القطاع الخاص وما يمثلها من أجهزة في مقدمتها الغرف التجارية والصناعية، مؤكدا هنا أن هذا المسار يعد الجانب الأثقل وزنا في الوقت الراهن أمام تلك الأجهزة دون استثناء، خاصة في ظل بدء الاقتصاد الوطني ببرامج عديدة تستهدف تحويله وتطويره خلال الـ 15 عاما القادمة، وأن تضع في اعتبارها أن وقوفها عاجزة أمام أول تحد تنموي كما تم إيضاحه أعلاه، يعني تماما أنها ستكون أكثر عجزا عن الوفاء بمتطلبات برامج التحول المستقبلية للاقتصاد الوطني، والأخطر من كل ذلك أنه يحمل مؤشرا مقلقا جدا، أن طموحاتنا وتطلعاتنا المستقبلية المشروعة مهددة بعدم التحقق كنتيجة حتمية لفشل المواجهة الأولى!

يؤمل أن تولي تلك الأجهزة المعنية هذه التطورات الأخيرة التي بدأت مؤشراتها السلبية تظهر على السطح اهتمامها مبكرا، وألا تتأخر أمام مواجهتها بأعلى درجات من الجهود والمسؤولية والصرامة والجدية، وأن تحذر من تفاقمها مستقبلا حتى تخرج عن السيطرة، وحينئذ لا أحد يعلم كيف يمكن التعامل معها وقد خرجت عن السيطرة.

ختاما؛ يؤمل أيضا ألا تتم مواجهة هذه التحديات المستجدة بصورة فردية حسب كل جهاز من الأجهزة أعلاه، بل لا بد من تكوين منظومة عمل متكاملة تستهدف من خلال التنسيق والعمل التكاملي معالجتها، ووضع الحلول المناسبة لها، ولنا في تجارب تفرد كل جهاز من الأجهزة الاقتصادية والمالية بحلولها عبرة سابقة، التي أفضت في كثير من تجاربها إلى تفاقم التحديات التنموية أكثر مما سبق، عوضا عما تسببت فيه من ظهور تحديات ومعوقات أخرى كنا في غنى تام عنها. والله ولي التوفيق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 رجب 1437 هـ - 4 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160504/Cartoon201605046923.htm

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 رجب 1437 هـ - 4 مايو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15413317